العولمة
الإقتصادية والثقافية وأثرها
في المجتمع الإنساني

بقلم د/ أ.محمد أمخزون

عولمة الإقتصاد

قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها دعت الولايات المتحدة حلفاءها لمؤتمر عقد في مدينة "بريتون وودز" عام 1944 للتفكير في الأسس التي سيدار على أساسها النظام الإقتصادي العالمي. و قد سيطرت على سير أعمال المؤتمر توازنات القوى التي نجمت عن الحرب، فكان من البديهي أن تصوغ أمريكا للعالم هذا النظام بما يحقق مصالحها.

وقد تمخض هذا المؤتمر عن ميلاد عدد من المؤسسات تشكل في مجملها الركائز التي يقوم عليها النظام الإقتصادي الدولي و هي:

أ – **صندوق النقد الدولي:** و يقوم بدور الحارس على النظام النقد العالمي.

ب– **البنك الدولي:** ويعمل على تخطيط التدفقات المادية الطويلة المدى. (1)

وتؤدي هذه المؤسسات المالية دورا هاما– تؤازرها المنظمات الطوعية ومعظمها غربية الأصل والأهداف – في دعم الرأسمالية و انتشارها، خاصة في دول العالم الثالث، والتي أصبحت تدار من الخارج عبر هذه المؤسسات.

ويصل هذا إلى حد الاستغلال البشع في حالة هاتين المؤسستين الدوليتين، وتقترب منهما مؤسسة التجارة العالمية، فجميعها تعمل بوصفة

الدواء الواحد للأمراض الاقتصادية مهما اختلفت أعراضها من دولة إلى أخرى.

فهذه المؤسسات هي التي تحدد كمية النقد و سعر صرفه و تحركه، وهي التي تملك القرار فيما يختص بالادخار وحركة رأس المال وتنظيم الإنتاج.

وعبر هذه السياسات، فإن المؤسسات المذكورة تصبح المؤثر الفاعل والأقوى في ميزانيات التعليم و الصحة و الإعاشة و غيرها... إذ تقلص دورالدولة تدريجيا حتى أصبح ينحصر في الأمن وحماية السوق وعمالقته أمثال روبرت ميردوخ وجورج سوروس وبيل جيت، و غيرهم من مالكي الشركات العابرة للحدود [2].

على أن كثيرا من الدراسات الاقتصادية أثبتت عدم جدوى برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي نتيجة انتفاء الظروف المواتية و اللازمة لمثل هذه الإصلاحات[3].

ولا ينبغي أن ننسى فخ القروض الذي نصبته العولمة –ممثلا في المؤسسات السابقة الذكر وغيرها – لدول الجنوب، كما يحلو للغرب أن يسميها.

فلا يتسنى للعالم الثالث التماشي مع العولمة دون الاعتماد الوثيق على القرض الأجنبي المستمر, لعظم الفجوة التي تفصل بين ما باستطاعته سداده، وبين الحجم الكلي للقروض الواجب سدادها للمؤسسات المالية الدولية.

أما المعضلة الأخرى فتتمثل في أن هذه المؤسسات غالبا ما تقدم القروض للدول المستدينة في حالات اضطرارية لتمكينها فقط من دفع الديون

الواجبة السداد. وفي حين توقف القرض الأجنبي تنشب الأزمات المالية، وبالتالي يوظف القرض الأجنبي فقط للتعامل مع بعض الكوارث و المعضلات، لا بغرض دفع عجلة الاستثمار و التنمية. وعندما يسود هذا الوضع – و هو ما يحدث فعلا في علاقات الدول المستدينة بالمؤسسات البنكية الدائنة – يصبح الحديث عن العولمة مرادفا للحديث عن الظلم و الفوضى و الانتهازية[4].

ج- الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و التي تعرف باسم (الجات)، والتي تمخضت عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. وهي الشريك الثالث لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي في وضع السياسات العالمية، كما عبر عن ذلك مدير عام الاتفاقية (بيتر سذرلاند)[5].

ويعتبر الهدف الرئيس من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى الأسواق لباقي الدول أعضاء الاتفاقية، و قيام كل دولة بتثبيت بنود تعريفاتها الجمركية إلى حدود مقبولة من باقي الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية، بحيث لا يتم تغيير هذا الربط " التثبيت" إلا بعد الرجوع إلى بقية الأطراف و تعويض المتضررين منها بهذا التغيير[6].

و لكن التفاوت الكبير في القوة السياسية و المنافسة الاقتصادية يجعل بنود الاتفاقية تصب في مصلحة الدول الكبرى، حيث أعلنت الولايات المتحدة عزمها على استغلال حق المطالبة بالتعويض أو فرض العقوبات التجارية في حالة فشل الوصول إلى حل مع المخالفين.

بل الأخطر من ذلك أنه لأول مرة في التاريخ الإقتصادي للأمم تصبح السيادة التجارية للدول المستقلة شأنا دوليا و ليس عملا من أعمال السيادة

الوطنية, إذ أصبحت مقيدة بمجموعة من القواعد الملزمة و آليات التحكم الإجبارية، حيث إن "منظمة التجارة العالمية " يمكنها الحد من قدرة دول الجنوب على التصرف المطلق في حدودها الوطنية, إذ تملك حق تشريع قوانين دولية و سلطة قضائية تلاحق الحكومات التي لا تنصاع لقراراتها، و قوة شرطية تمارس حق التفتيش داخل الدول[7].

وقد وضع الغرب آليات التحكم في الاقتصاد العالمي بناء على أربعة محاور:

أولها: النظام النقدي العالمي

وذلك من خلال هيمنة الدولار الأمريكي على وسائل الدفع العالمية حيث يمثل وسيلة الدفع العالمية المقبولة, التي حلت محل الذهب لتغطية إصدارات معظم عملات الدول، و بخاصة دول العالم الثالث, وتتحكم في هذا النظام المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي: بوضع السياسات النقدية التي تخدم هيمنة رؤوس الأموال الغربية على اقتصاديات دول الجنوب و الكتلة الشرقية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية في شرق أروبا بزعامة الإتحاد السوفيتي[8].

وإذا ألقينا نظرة عابرة على الإحصائيات، فإننا نلاحظ أن 60 % من مدخرات العملة الصعبة، و50 % من المدخرات الخاصة في العالم هي بالدولار الأمريكي[9].

ثانيها: التحكم في حركة رؤوس الأموال

من خلال أسواق المال العالمية التي تتركز في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، و أوربا بالدرجة الثانية، و اليابان بالدرجة الثالثة، و هذه الحركة لرؤوس الأموال تتم السيطرة عليها من خلال السياسات التي تضعها المؤسسات المالية الأمريكية التي تتحكم بدورها في المؤسسات المالية الأوربية واليابانية من خلال تملكها لمعظم أسهم تلك المؤسسات.

ومن أجل ذلك نجد الدعوة التي تتبناها المؤسسات الماليـة الدولية بتشجيع الخوصصة، و بالسماح لرؤوس الموال الأجنبية بتملك أسهم الشركات و السندات التي تصدرها الحكومات المحلية، ما هي إلا وسيلة لتحقيق الهيمنة الاقتصادية الغربية على اقتصاديات تلك الدول[10].

وقد أخذ البنك الدولي بتوجيه من الولايات المتحدة بإجبار دول العالم الإسلامي على إعادة هيكلة اقتصادياتها وفقا لهذه السياسة الليبرالية، فاتجهت هذه الدول إلى الخارج لجذب رأس المال الأجنبي، و تبني مفهوم القطاع الخاص من خلال استخدام آليات السوق الحرة، و ما يتطلبه ذلك من تحجيم واضح للملكية العامة، و زيادة الفوارق الاجتماعية، و رهن أجيال المستقبل بالديون الخارجية[11].

هذا و إن هيمنة المصارف الأجنبية على تكوين رأس المال كأحد مداخل الإنتاج يعني تهميش المجتمع المحلي و الدولة في هذا المضمار، حيث تتحكم قوى السوق في تأطير الإنتاج.

ولذلك أصبح الإنتاج – كما تقول نظرية العولمة – مرتبطا بالطلب أينما كان، وبالرأسمال أينما كان مصدره، و بوجود المواد الخام و العمالة الرخيصة حيثما وجدت.

ويعني هذا بالضرورة انسلاخ عملية الإنتاج عن المكان الثابت، وتحررها عن المواقع الجغرافية التي تمثل الموقع الرئيس لبدء الإنتاج.

وبالتالي يعني هذا أن فرص العمل في المجتمع المحلي أصبحت تحت رحمة التغيرات الاقتصادية الخارجة عن سيطرة المجتمع و الدولة[12].

فرأس المال الأجنبي من الصعوبة التحكم فيه و السيطرة عليه من ناحية الدول المضيفة، لعدم وجود آليات دولية لضبط حركة رأس المال.

ولذا تبرز خطورة الاعتماد المفرط على الاستثمار الأجنبي، كما حدث في دول جنوب شرق آسيا، حين سببت مضاربات رجال الأعمال الأمريكيين في تدهور أسواق المال والتجارة في ماليزيا، وأدى هروب رأس المال إلى الخارج في اندونيسيا إلى عدم الاستقرار السياسي.

علاوة على أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي يضع على الدولة المضيفة عبء الصرف على تصريف المخلفات الصناعية، التي لها آثار ضارة بالبيئة على المدى القريب و البعيد[13].

وهكذا, فإن انتقال رأس المال ولامركزيته وحريته من خصائص العولمة. ولهذا النهج تبعته على الاقتصاد القومي و خاصة العمالة المتدنية، و التهرب من الضرائب، وخلق أزمات مالية و مشاكل بيئية، و غيرها...

ثالثها: **الشركات المتعددة الجنسيات**

تمثل أهم مظاهر عولمة الاقتصاد، ويقع كثير من البشر فريسة لها عبر مصيدة الاستهلاك التي تنصبها، إذ تنفق أموالا كثيرة لترويج منتجاتها عبر الدعاية والإعلان في وسائل الاتصال العامة.

وهذه الدعاية تخلق الحاجة إلى الأشياء بإثارة رغبات وهمية تدفع المستهلك الإنفاق و شراء السلع بصفة مستمرة. و هذا يشجع الشركات الغربية الكبرى العابرة للحدود للاستفادة من اقتصاديات الإنتاج الكبير.

والإحصاءات الآتية توضح مدى خطورة تمركزها الرأسمالي العالمي:

*إن إيرادات أكبر خمسمائة شركة في العالم بلغ في عام 1994 نحو 10204 مليار دولار, و هو ما يقارب نصف الناتج المحلي لدول العالم في سنة 1993.

* إن مبيعات أكبر مائتي شركة تجاوزت مدا خيل اقتصاديات (182) دولة ماعدا أكبر تسع دولة؛ فقد وصل دخل (182) دولة (6900) مليار دولار، بينما وصلت مبيعات أكبر (200) مائتي شركة إلى (7100) دولار.

* إن حجم المبيعات لأكبر ثلاث شركات متعددة الجنسيات (إكسون, شل, موبيل) عام 1980 فاق حجم الإنتاج الوطني الإجمالي لكل دول العالم الثالث عدا سبع دول وهي (الصين، البرازيل، الهند، المكسيك، نيجيريا، الأرجنتين، اندونيسيا)

*في عام 1996 تعدى حجم المبيعات السنوية لأكبر (20) شركة(67) مليار دولار.

أما بالنسبة لكل شركة على حدا:

* فليب مورس التي احتلت المركز(69)، فإن حجم مبيعاتها تجاوز حجم اقتصاد نيوزيلندا و لها فروع في (180 دولة).

* ميتسوبيشي: المركز(22)، حجم نشاطاتها الاقتصادية أكبر من حجم النشاط الاقتصادي لاندونيسيا التي تحتل المركز الرابع على المستوى العالمي من حيث تعداد السكان.

* جنرال موتورز: أكبر من الدنمارك في حجمها الإقتصادي.

* فورد: أكبر من جنوب أفريقيا في حجمها الإقتصادي.

* تويوتا: أكبر من النرويج[14].

وجدير بالإشارة أن مجال عمل هذه الشركات تجاوز الميدان الإقتصادي إلى العمل على التأثير في القرارات السياسية و ثقافة الناس و طرائق عملهم، مما جعل كثيرا من الاقتصاديين و المهتمين بظاهرة هذه الشركات يخلص إلى أنها نوع من الاستعمار بأسلوب يناسب وعي الشعوب و تطورها.

وكانت طموحاتها التجارية محفوفة بالنتائج الدبلوماسية العالمية في عقود الخمسينات و الستينات و السبعينات، نذكر على سبيل المثال: الدور الذي قامت به الشركة الأمريكية (ITT) في أحداث 1972 في الشيلي، و التي أدت إلى سقوط نظام سلفادور ألندي ذي التوجه الماركسي، أو العمل الذي قامت به (British Petroleum) عام 1953 في إسقاط حكومة مصدق في إيران حين أمم مصافي النفط و آباره.

وفي عام 1997 شاركت (إلف الفرنسية) التي تسيطر على ثلثي إنتاج النفط في الكونغو في الانتخاب الذي أطاح بالرئيس المنتخب باسكال ليسوبا، لأنه أراد كسر عملية الاحتكار التي تقوم بها (الف) بالتفاوض مع شـــركات النفط الأمريكية[15].

بل في بعض البلدان كنيجيريا, فإن شركة النفط(شل) هي الحكومـــة الفعلية, ففي مقابلة مع (د. أوين سراويو) شقيق (كن سراويو) الذي أعدمته السلطات النيجيرية بسبب انتقاده لشركة (شل)، سألته مجلة (ملتينشـــيونال مونتر) في عددها الصادر في يوليو1996، السؤال التالي: إذن (شل) هي التي تحكم و ليس الحكومة ؟ فأجاب نعم بطبيعة الحال(شل) هي التي تحكم فعليا، و هذا معروف جدا (أي في نيجيريا).

و يقول (بيير أوجين) رئيس منظمة الشفافية العالمية، و هي منظمة تهتم بمراقبة الفساد المالي و الإداري على المستوى العالمي:" إن نسبة كـــبيرة مـــن الفساد المنتشر في دول العالم الثالث هي من صنع شركات المتعددة الجنسيات التي تتركز مقارها في الدول الصناعية و تعمل على تقديم رشـــاوى كـــبيرة لمسئولي الدول المختلفة من أجل الفوز بالصفقات المالية[16]..

ومما لا ريب فيه أن المستهدف الأول بمخططـــات العولمـــة في ميـــدان الاقتصاد هي الدول العربية, ففي تقرير للإدارة الأمريكية صدر عـــام 1945 عنوانه (the limits of power) جاء فيه:" إن المملكة العربيـــة الســـعودية مصدر ضخم للقوة الإستراتيجية، وواحدة من أكـــبر الكنـــوز الثمينـــة في التاريخ"[17].

وفي هذا الشأن يقول نعوم تشو مسكي في كتابه:" المثلث المحتوم: إسرائيل والولايات المتحدة و الفلسطينيون":" منذ الحرب العالمية الثانية تركزت السياسة الخارجية الأمريكية على أن تكون آبار النفط العربية تحت تحكم الولايات المتحدة و سيطرتها، وعلى أن يتم بعد ذلك ضخ الدولارات التي تجنيها الدول العربية من بيع هذا النفط إلى خزانة الولايات المتحدة، وذلك من خلال شراء الدول العربية للأسلحة العسكرية منها، و إنجاز الولايات المتحدة لمشاريع البناء في تلك الدول, وما تبقى بعد ذلك يتم إيداعه في البنوك الأمريكية[18].

و هذه بعض الأرقام حول نفقات عملية عسكرية في دول الخليج، وهي بلا شك تستنزف احتياطي هذه الدول من العملة الصعبة:

* ثمن الوقود (فقط) المطلوب لجلب 8 طائرات من طراز F117 (الشبح)، وطائرتين من طراز B52 :1000 مليون دولار.

* ثمن تحليق طائرة مقاتلة في الجو باستثناء راتب الطيار: 1500 دولار في الساعة الواحدة.

* ثمن تدريب طيار لقيادة طائرة الشبح :10 مليون دولار.

* ثمن إطلاق صاروخ من طراز كروز 1500000 دولار[19].

رابعها : الأسواق المالية

و في مجال الأسواق المالية تمكن قراصنة المال من إدارة الحرب المالية عالميا بصورة شديدة البشاعة، نسوق في ذلك مثالين:

الأول: عن ماليزيا، تلك الدولة الإسلامية التي حققت معدلات نمو غير مسبوقة، و بدت نمرا آسيويا واعدا. فعندما تحررت الأسواق المالية و ترابطت الكترونيا، و صارت العمليات تجرى فيها بسرعة الضوء، و هو الزمن اللازم لكي يقطع الإلكترون المسافة بين سوق آسيوية و أخرى أمريكية كي يعطي الأمر بالبيع أو الشراء. عندئذ تواطأت المصارف المركزية الأمريكية والبريطانية والألمانية على تحطيم الاقتصاد الماليزي في لقاء سري في فندق بلازا بالولايات المتحدة، بالاتفاق على خفض سعر صرف الدولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاضه السريع بمقدار 30 %. مما ألحق ضررا كبيرا باحتياطي ماليزيا من الدولارات[20].

و المثال الثاني: عن أشهر مكتب لوكالات تقييم الاستثمارات في العالم و هو: مؤسسة مودي (moody) لخدمات الإستثمار الذي يقبع في مركز التجارة العالمي بنيويورك (الذي أصبح في ذمة التاريخ بعد أحداث 11 سبتمبر). وفي هذا المكتب كان يعمل 300 محلل و خبير اقتصادي، و يتم تصنيف دول العالم بناء على قوتها الاقتصادية.

و يظهر هذا التصنيف في الشكل بأنه وجهة نظر لمؤسسة مالية، لكنه في الواقع يلعب دورا خطيرا حتى في الاستقلال السياسي و المالي لبلدان مختلفة، بل حتى اقتصاديات الدول القوية مثل السويد لم تسلم هي الأخرى من تدخل مؤسسة مودي، فعندما أراد رئيس وزرائها الاشتراكي جوران بيرسون زيادة المساعدات الحكومية للضمان الاجتماعي بنسبة 80 %, قدمت مودي تقريرا علنيا يؤكد أن برامج الإصلاح المالية السويدية غير كافية. و في اليوم التالي

لهذا الإعلان انخفضت أسعار السندات بـ 30 نقطة، و أسعار الأسهم بـ (من 10 نقطة)، و أخذ سعر الكرونة يترنح, بل وصل الأمر إلى درجة التدخل السياسي.

وفي استراليا عام 1996 قبيل إجراء الانتخابات أعلنت هذه الوكالة أنها بصدد مراجعة تصنيف استراليا المالي، و هو الأمر الذي أدى إلى خسارة الحكومة العمالية للانتخابات، و لذلك كتبت صحيفة (نيويورك تايمز) قائلة: " إن رجل مودي يحكم العالم"[21].

و بعد هذا كله ينبغي أن نتساءل بجدية: هل هذا هو النظام العالمي الجديد الذي بشر به الرئيس الأمريكي "بوش" بعد سقوط الكتلة الشرقية ونهاية الحرب الباردة ؟!

أم الأصح أننا نعيش في فترة اللانظام حيث يدير العالم حفنة من المستثمرين الأثرياء أمثال "سوروس"، يملك 350 بليونيرا منهم ثروة ما يملك 2500 إنسان[22].

نعم، نحن نعيش فترة نهاية الدولة، نهاية السيادة الوطنية، و بداية إمبراطوريات رجال المال و الأعمال. فهم الذين يعينون رجال السياسة، حيث يحتاج عضو الكونجرس الأمريكي على سبيل المثال، إلى أن ينفق 500 مليون دولار كي يحتل مقعدا داخل المجلس، و لن يفعل ذلك إلا بدعم من كبار الرأسماليين الذين يعتبر اليهود من أنشطهم و أكثرهم تنظيما.

انه عالم جديد، عالم تحكمه قيم اللذة و المنفعة و الأنانية الشخصية والاحتكار، عالم يزداد يوما بعد يوم استغلالا و تفسخا و انحلالا، عالم تتلوث

بيئته وتدمر غاباته النباتية من أجل الوصول إلى بقع استثمارية جديدة، إنها قيم الرأسمالية تغزو بلدان العالم أجمع و منها عالمنا الإسلامي.

الإعلام و الاقتصاد

وللإعلام أثره الواضح في توجيه الاقتصاد والاستهلاك، فخطورة الإعلان المنقول عبر التلفاز لا يكمن في تحكمه بالمستهلكين وخياراتهم فحسب، بل في كونه يجعلهم مدمنين عاجزين عن العيش بدون المنبهات الخارجية عن طريق الدعاية اللبرالية التي تستحث الشهوات و الرغبات الدائمة.[23]

ولهذا لم يعد للمشتريات قيمة نفعية محددة، بل لمواكبة الموضة و التباهي والتفاخر. و هاهنا يكمن خطر الأيديولوجية الاستهلاكية على القيم و الثقافة الأصلية.

لقد خلصت دراسة لإحدى المراكز التجارية أن 75 % من المشترين يحضرون إلى المركز دون سابق قرار لتحديد مل يشترون. و البديهي أن استنتاج هذه الدراسة يشكل ضربة قاضية للرأي القائل – والذي يتبناه رواد العولمة – بأن سلوك الإنسان يحكمه على الدوام فكره و تعقله و تعليمه.

و مرد هذا إلى أن وسائل الإعلام التي يقع على عاتقها عبء تعليم المجتمع و نشر المعلومات الصحيحة و المفيدة، هي نفسها تدار من قبل المؤسسات الرأسمالية المالكة لشركات الإعلام، والتي لا تألو جهدا في تكريس "عاطفة القطيع "[24] التي تخدم قطعا مصالحها الاقتصادية.

على أن الرغبة في الاستهلاك لا تأتي من دافع ذاتي كما يزعم أنصار العولمة، فكثير من المواطنين الفقراء قد تدهورت أوضاعهم الاقتصادية نتيجة دفعهم لشراء أشياء ليست في مقدورهم بواسطة مخدرات العولمة الهامة و هي: الإعلانات و الدعاية عبر وسائل الإعلام.

عولمة الثقافة

لقد تطور الإعلام بدرجة أدت إلى غزو جميع ميادين الأنشطة البشرية وخاصة الثقافية، حيث وجدت بنى أساسية عالمية تنتشر و كأنها نسيج عنكبوتي يمتد عبر العالم أجمع مستفيدا من التقدم الحاصل في تقنية الرقميات وثورة المعلومات، و من التداخل الحاصل بين قطاعات الاتصال و الهاتف والتلفاز و الحاسوب و شبكة المعلومات الدولية(انترنيت).

و نظرا للترابط القوي بين عولمة الثقافة ووسائل الإعلام، فإن الإحصائيات تشير إلى أن الاتصالات اللاسلكية تمثل سوقا تدر 525 مليار دولار سنويا، وأن هذه السوق تزداد بنسبة 8 إلى12 سنويا.

ففي عام 1985 بلغ الوقت الذي استخدمه مستخدمو الاتصالات في العالم على شكل إرسال معلومات أو حديث أو فاكس 15 مليار دقيقة، و في عام 1995 بلغ 60 مليار دقيقة [25] .

ولأهمية قطاعات الاتصال في نشر و ترويج أنماط معينة من الثقافة، قامت الولايات المتحدة بوضع ثقلها كله في معركة تحطيم الحواجز لتصبح الاتصالات قادرة على الانتقال دون عوائق تذكر عبر العالم كله، كالريح على صفحة المحيطات.

ومن أجل ذلك انعقد أربع مؤتمرات دولية (جنيف1992، بيونيس ايرس1994، بروكسيل1995، جوهانسبرغ1996)، نجح خلالها الأمريكان من تسويق فكرتهم حول :" مجتمع المعلومات العالمي" و الضغط لفتح حدود أكبر عدد ممكن من البلدان أمام التدفق الحر للمعلومات[26].

ولعل هذا هو ما حدا بباحث من وزن نعوم تشومسكي الأكاديمي الأمريكي المعروف أن يقول :" إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف " ' أي على العالم كله)[27].

ونلاحظ هذا من خلال قطاع الاتصالات الثقافية للنظام العالمي الذي أخذ يتطور طبقا لتدفق المعلومات من منطقة المركز الولايات الأمريكية (أول منتج للتقنية الحديثة) إلى الأطراف دول العالم الثالث خاصة، وهو ما يؤيده انتشار لغة بمفردها هي اللغة الإنجليزية.

وفي هذا الإطار عبرت دول متقدمة داخل نفس المنظومة الحضارية الغربية مثل فرنسا و كندا (مقاطعة كيبيك) عن التوجس الشديد من المخاطر الناجمة عن الهيمنة الأمريكية على الإعلام و الثقافة تحت ستار العولمة، إذ إن وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر في الواقع على 65 من مجمل المواد و المنتجات الإعلامية و الإعلانية و الثقافية و الترفيهية، بل إن فرنسا تقاوم سيطرة اللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنيت، و ذلك لأن 98 من حجم تداول

المعلومات و الاتصالات على الإنترنيت باللغة الإنجليزية، في حين أن اثنين فقط باللغة الفرنسية.

وفي هذا الصدد قال وزير العدل الفرنسي السابق (Jack Toubon): "إن الانترنيت بالوضع الحالي شكل جديد من أشكال الإستعمار، و إذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا في خطر"[28].

و لذلك رفعت فرنسا خلال مناقشات اتفاقية الجات الأخيرة شعار الاستثناء الثقافي ". و في المقاطعات الكندية بلغت الهيمنة الأمريكية في مجال تدفق البرامج الإعلامية و التلفاز حدا أن أشار بعض الخبراء إلى أن الأطفال الكنديين من كثرة ما يشاهدون من برامج أمريكية أصبحوا لا يدركون أنهم كنديون[29].

ولعل تمكن الولايات المتحدة من تدعيم هيمنتها على العالم عبر قدرتها على التحكم في المنظومات المعلوماتية و تقنيات الاتصال هو ما دفع بعض الباحثين إلى التعبير عن العولمة بأنها أمركة، إذ تستهدف بشكل خاص إشاعة وتعميم و تسييد قيم و أسلوب الثقافة الأمريكية. و هذا التصور يعبر عنه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بقوله أثناء حفل تنصيبه: " إن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري و أننا نستشعر أن لدينا التزاما مقدسا لتحويل العالم إلى صورتنا"[30].

و تنبع خطورة عولمة الثقافة من كونها وسيلة للسيطرة على الإدراك، وتسطيح الوعي، و تنميط الأذواق، و قولبة السلوك. وهدف ذلك كله هو تكريس نوع من الاستهلاك لنوع معين من المعارف و الأفكار والسلع.

إن وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة تعد أحد المنافذ الرئيسية لتكوين ثقافة الإنسان في معظم الدول.

و مما يزيد من خطر هذه الظاهرة أن المجتمع الأهلي لم يعد المنفذ الذي يحتكر التكوين الثقافي؛ فقد أصبحت أجهزة الإعلام أحد الأعمدة الأساسية في هذا التكوين الذي ينعكس أثره في مسخ و تشويه هوية الفرد.

و نعني بالمسخ و التشويه هاهنا انسلاخ أوجه التكوين من الواقع المحلي. و هذا هو أحد دعائم نظرية العولمة التي تستند إلى ما يسمى " بفقدان المأوى" أو فصل الإنسان ثقافيا و فكريا عن مسقط رأسه الذي يعيش فيه, وارتباطه بقيم و طبائع وعادات قد يصعب تحديد موقعها الجغرافي.

و لجهاز المذياع المرئي أوفر نصيب في هذا الأمر، لقوته و تأثيره في مجال بث المعلومة، التي تمتاز بالتماس حاستي السمع و البصر الهامتين. و أصبح الجميع رجالا و نساء و أطفالا و شيوخا يستقون تعليمهم الثقافي و خبراتهم اليومية و أفكارهم و تصوراتهم من مصدر واحد، مما أدى إلى انصهار الكل في بوتقة واحدة تدير دفتها العولمة.

و يضعنا أحد الباحثين الغربيين في كتابه " تغريب العالم" أمام الكيفية التي تتم بها عملية الغزو الثقافي في بلدان العالم، فيقول:"ينطلق فيض ثقافي من بلدان المركز، ليجتاح الكرة الأرضية, يتدفق على شكل صورة...كلمات... قيم أخلاقية... قواعد قانونية... مصطلحات سياسية... معايير... كفاءة... ينطلق كل ذلك ليجتاح بلدان العالم الثالث من خلال وسائل الإعلام، المتمثلة في إذاعات و تلفزيونات، و أفلام، وأسطوانات فيديو، وأطباق استقبال

فضائية، ينطلق عبر سوق المعلومات التي تحتكرها الوكالات العالمية الأربع: أسو شيتد بريس ويونايتدبريس (الولايات المتحدة)، و رويتر (بريطانيا), وفرانس بريس (فرنسا), وتسيطر الولايات المتحدة على 65 % من تدفق هذه المعلومات. هذا الفيض من المعلومات يشكل رغبات و حاجات المستهلكين أو بتعبير آخر: الأسرى السلبيين، يشكل أشكال سلوكهم عقلياتهم و مناهج تعليمهم، أنماط حياتهم، و بذلك تذوب الهويات الذاتية في هذا الخضم من الغزو، لأن مواد الغزو تصنع في معامل الغرب وفق معاييره ومواصفاته المعينة"[31].

إن الغربيين بسبب عتوهم واستكبارهم لم يخطر ببالهم أن الثقافات الأخرى بوسعها أن تتساوى أو تبز ثقافتهم ماديا أو أخلاقيا أو روحيا. وبالتالي ترعرع الغزو الثقافي، وهو أكثر أشكال التحكم والتسلط خبثا، جنبا إلى جنب مع الهيمنة الاقتصادية و السياسية.

وبغزوه لأرواح و أجساد الضحايا، يجنح الغزو الثقافي الذي يتدثر بثوب العولمة- إلى تحويلهم إلى شركاء طائعين مستسلمين منقادين، و هو أخطر أنواع الاستعمار الذي عرفته البشرية.

على أن رأس رمح الاستعمار الجديد في دول العالم الثالث: النخب السياسية والثقافية والمالية المحلية المتواطئة لاقتلاع الثقافة والقيم الأصيلة من جذورها مقابل مكاسب وامتيازات سياسية ومادية.

ولتسويق المنتوج الثقافي الغربي، تعول العولمة بصورة مباشرة على الإنتاج الصناعي الذي تؤدي في تسويقه الإعلانات و الدعاية دورا رئيسا.

وقد بينت الدراسات أن أكبر وكالات الإعلان و الدعاية المتمركزة في دول العالم الثالث هي من الولايات المتحدة الأمريكية، و تستخدم لهذا الغرض أساليب و تصورات غربية من سيارات و موسيقى و رياضة و أحواض سباحة و أساليب الترفيه المختلفة لطبعها و ترسيخها في المجتمع الأهلي و إثارته لمقت أساليب الحياة المحلية[32].

وقد لاحظت بعض الدراسات أن البرامج الثقافية في وسائل الإعلام التي تعضد عملية التسويق و الغزو الثقافي في عدة دول افريقية و آسيوية، معظمها مستورد: 71 % من البرامج في ماليزيا، 31 % في كوريا، 29 % في الفلبين، 12 % في تايوان . أما في إفريقيا و العالم العربي فإن الأرقام كما يلي: زامبيا 64 %، العراق 52 %، مصر 41 %، لبنان 40 %[33].

ويبدو للوهلة الأولى أن العولمة موجهة نحو مقاصد المال و الاستهلاك و البهارج المادية المحسوسة و المرئية، لكن في الواقع إن سلاحها الحقيقي موجه نحو" عقلية الإنسان" و قيمه و عقيدته. فهي غزو ثقافي بأكمله، لأنها موجهة لفكر الإنسان بفضل حيازتها على منظومة معرفية شاملة و منظمة، ووسائل فاعلة لنشر هذه المعرفة.

وتعبير الحداثة – وليس التحديث – في هذه الأيام يستخدم عن قصد للقضاء على كل ما هو قديم وأصيل حتى يتم الانفصام بين المجتمعات الإنسانية و ثقافاتها الأصيلة، ليتسنى المضي في مشروع التغريب و طمس الهوية.

وبذلك تفقد الثقافة المحلية استقلاليتها و طاقتها الذاتية التي تمكنها من الإبداع والتجديد والإثراء متعرضة للإفراغ والسلبية والجمود تدريجيا. ويصبح

البديل هو العولمة، مصدرا جديدا للثقافة، محتوية على كل عناصر الثقافة الغربية من فن وأدب وموسيقى و ديانة، بما يشكل منظومة قيم وأسلوب حياة. ولبلوغ هذه الأهداف، فإن أهم الواجبات الملقاة على عاتق العولمة الثقافية يمكن إجمالها فيما يلي:

1)ترسيخ أواصر النهج الديموقراطي واللبرالية الغربية في جميع أنحاء العالم .

2)إذابة دول العالم في المنظومة الغربية تحت مظلة المدنية الأنجلوساكسونية.

3)استأصال القيم المنافسة للرأسمالية الغربية تذرعا بمفهوم "صدام الحضارات".. وتحقيق الغايات المذكورة يستلزم نقلة ثقافية بأنماط متناسقة، لخلق مجتمعات متماثلة تربطها ببعضها البعض وسائل الاتصال الحديثة [34].

وهكذا في معترك العولمة، أصبحت الأصالة والتراث مجـــرد أســـطورة وتقليد، حيث ينعدم التجانس بينهما و بين الثقافة الوافدة .

أما الثقافة المحلية الأصيلة فتتعرض للتعرية والضمور، والحضارة أضحت مجرد إطلاق العنان لكل ما هو ميكانيكي مسلوب الحياة، حيث غدا إنســـان هذه الحضارة كما يقول لويس ممفورد يحلم بزرع المحصـــولات في البركـــات المائية، و بحفظ غدائه في الكبسولات، وبزرع الأجنة في أجهـــزة الحضـــانة البروتوبلازمية، وغزو الفضاء مزودا بالأكسجين[35].

خاتـــمة

في دراسات حول الأدب الألماني قال " توماس كار ليل": " إن عناصر ثلاثة هي قمة الحضارة الغربية: البارود و الطباعة و الديانة البروتســـتانتية ". وهذا يشكل اعترافا بعلاقة التنصير بالتوسع الاستعماري للدول المسيحية، وأن

ذلك التوسع قام –ولا يزال– على دعامتين هما: القوة المسلحة، ووسائل الإعلام.

على أن العولمة المعاصرة إذا كانت قد اعتمدت الغزو الثقافي كأحد الأسلحة لحماية الغزو السياسي و الاقتصادي عبر قنوات الإعلام، لشل القدرات الوطنية عن المقاومة، فهو سلاح قديم أيضا استخدمه الاستعمار القديم على نطاق واسع، خصوصا في العالم الإسلامي.

إلا أن العولمة قد استفادت من دروس التاريخ، و انتهت إلى نمط جديد من القوة يطلق عليها القوة الناعمة (Soft Power)، فهي العملة الناجحة، لأنها الأقل إكراها، والأقل ظهورا من القوة الضاربة (Hard power) [36]، التي أفرط في استعمالها الاستعمار القديم، وأججت وتيرة المقاومة والصمود ضده.

و العولمة بعد هذا، هي نوع جديد من أنواع الاحتلال، فيه كل ما في الاحتلال القديم من صفات، وله ما لسلفه من الأهداف و الغايات، غير أنه ظن انه استفاد من دروس الماضي حين أخفى مخالب الاستعمار القاسية تحت ألفاظ ناعمة كالتعاون، و الشراكة. و حشد إلى جوار القوة العسكرية هيمنة المال والاقتصاد والتقنية الحديثة ووسائل الثقافة والإعلام، وأسباب التسلية والترفيه.

ومن خلال سبر دخيلة العولمة، تبين أن المؤسسات الحرة الديموقراطية الليبرالية أدوات في يد المجتمع التكنولوجي الحديث، تستخدم للحد من الحريات وقمع التعددية الحقيقية.

فالمجتمعات- حتى الغربية نفسها- تخضع لسيطرة أقلية ذات مصلحة مباشرة تتحكم في رغباته و حاجياته الزائفة التي تخلقها على الدوام المؤسسات و الشركات الرأسمالية العملاقة التي تدير دواليب العولمة.

وما يميز هذه المؤسسات و الشركات أن مصالحها الاستغلالية تحتمي بالقيم السامية للديموقراطية، مما يمكنها من تفادي النقد وعدم التأثر بالحركات المناوئة .

هذا من ناحية، و من ناحية أخرى نستخلص أن العولمة إيديولوجية جديدة منمقة تهدف إلى زيادة هيمنة الغرب على بقية دول العالم، و خاصة العالم الإسلامي. إذ من المؤكد أن المستهدف في هذا الغزو هم المسلمون بالدرجة الأولى لعاملين اثنين :

الأول : ما تملكه بلادهم من مواد أولية وخامات هائلة يأتي على رأسها النفط والغاز والفوسفات والمعادن والأسماك وثروات طبيعية أخرى.

الثاني : ما ثبت لهم عبر مراكز بحوثهم و جامعاتهم ومستشرقيهم أن هذه الأمة مستعصية على الهزيمة إذا حافظت على هويتها الإسلامية. ومن تم فالطريق الوحيد هو إلغاء تفرد شخصيتها وإقصاء دينها الذي يبعث فيها الرفض والممانعة و الصمود في وجه كل أشكال الاحتلال و الهيمنة .

إن أخطر أنواع العولمة هي تلك " العولمة الطوعية" التي يدخل فيها الفرد باختياره و ملء إرادته، إذ توجد عولمة لا شعورية تلقائية يصل فيها المرء باختياره إلى الانهزامية و الاستلاب في مواجهة النموذج الغازي، ولعل ذلك هو ما يقرره ابن خلدون في "مقدمته" " أن المغلوب مولع بتقليد الغالب"[37].

لذلك ينبغي أن نفرق بين هزيمة الجيوش في ساحة المعارك و انكسار الأمم و الشعوب في مجال الأفكار و القيم، إذ إن الأولى في بعدها العسكري هي تعبير عن طبيعة الحروب، فالمعارك ما هي إلا كر و فر، وفقا للسنة الإلهية:"و تلك الأيام نداولها بين الناس"، أما انكسار الأمم و هزيمة الشعوب النفسية، فهي قاصمة الظهر.

ولعل ذلك ما علمتنا إياه تجربة التاريخ في حروب الفرنجة:" الحروب الصليبية "، فعلى الرغم مما حققته تلك الحروب خلال غزواتها المتعددة ومكوثها في بلادنا بين القرنين السابع و التاسع للهجرة، فقد استطاعت تلك الحملات الهمجية أن تعمل السيف في رقاب مئات الألوف، واستطاعت أن تمزق و تجزيء و تفسد الأرض الإسلامية، و لكن الشيء الذي لم تستطع أن تفعله هو تخريب النمط العقدي و الفكري و الاجتماعي و الحضاري ذي الطابع الإسلامي للبلاد، الأمر الذي أبقى السلطة الفرنجية خارج المجتمع الإسلامي على الرغم من أن حرابها و سيوفها تغلغلت في كيان العالم الإسلامي.

لقد أثبتت تلك التجربة أن الإسلام حين يبقى في قلوب الناس وفي شرايين حياتهم يشكل حالة مقاومة مستمرة تجعل الاحتلال أمرا ملفوظا ومؤقتا مهما بلغت سطوته ووصلت درجة قوته.

و لعل هذا ما يفسر موقف نابليون حين اجتاح مصر بجيوشه، فقد وجد نفسه في وجه صدفة مغلقة، لم يستطع أن ينفذ إلى داخلها، و لهذا تظاهر

بإعلان إسلامه حتى يجد له مكانا في الداخل، ليجعل حكمه أمرا قابلا للاستثمار.

و هكذا كل محتل في ظل العولمة لابد له من تحطيم مقومات المجتمع الأصلي (ثوابت، مبادئ، قيم) ثم استحداث مجتمع آخر مكانه يحمل نفس الرؤى الحضارية، وذلك لأن الهيمنة الكاملة غير ممكنة ما لم تحطم المقومات العقدية والحضارية و تحل محلها مقومات التبعية من خلال إقامة المجتمع الاستهلاكي التابع، و بذلك تدخل الشعوب في مضمار العولمة الطوعية، وهي أخطر أنواع العولمة.

الهوامش

1- عمرو عبد الكريم: العولمة... عالم ثالث على أبواب قرن جديد, ص40, مجلة المنار الجديد, عدد رقم 3 .

2- مارتان وشومان: الفخ العالمي, ص 370.

3- عبد الله التوم وعبد الرءوف آدم: العولمة.. دراسة تحليلية ونقدية, ص 33.

4- المرجع نفسه, ص 61.

5 - عمرو عبد الكريم: العولمة... عالم ثالث على أبواب قرن جديد, ص45.

6- ياسر قارئ: اتفاقية التجارة العالمية (GATT), ص 57, مجلة البيان, العدد 99.

7- عمرو عبد الكريم: العولمة... عالم ثالث على أبواب قرن جديد, ص39, 41.

8-المرجع نفسه, ص 39.

مارتان وشومان: الفخ العالمي, ص 371.

9-محمد بن عبد الله الشباني: مؤتمر القاهرة الاقتصادي, ص 31-32, مجلة البيان ,العدد 108.

10-المرجع نفسه, ص 32.

11-عبد الله التوم وعبد الرءوف آدم: العولمة.. دراسة تحليلية ونقدية, ص33.

12-المرجع نفسه, ص 56.

13-أحمد بلوافي: الاستعمار الجديد (الشركات متعددة الجنسيات), ص 22-23, (نقلا عن: الشقيقات السبع: شركات البترول و العالم الذي صنعته لأنتوني سمبسون).

14-المرجع نفسه , ص 27-29 (نقلا عن مجلة ملتيناشيونال مونيتر).

15-المرجع نفسه , ص 29.

16-مصدر هذا التقرير(Joyce and Gabriel Kolko). نقلا عن حسن عودة : مسرحية الضمانات الأمريكية لإسرائيل , مجلة السنة , العدد 18, سنة , ص49.

17-المرجع نفسه, ص50.

18-هذه المعلومات أوردها صحيفة كريستيان سانيس مونيتر بتاريخ 1996/09/20. نقلا عن مجلة السنة, العدد 60, ص66.

19-عبد العزيز التميمي: الإسلاميون و سؤال النهضة, مجلة البيان, عدد 135, ص 95.

20-المرجع نفسه , ص 95-96.

21-المرجع نفسه , ص 96.

22-كريستوفر لاش : الحقيقة وحدها في السماء: التقدم و انتقاداته , نقلا عن عبد الله التوم وعبد الرءوف آدم: العولمة, ص 110 .

23-انظر: ماك آيفر وبيدج : المجتمع: مقدمة تحليلية ,ص418.

24-عمرو عبد الكريم: العولمة, ص 42.

25- المرجع نفسه , ص 43.

26-المرجع نفسه , ص 43.

27-المرجع نفسه , ص 43.

28-المرجع نفسه , ص 43.

29-أبو يعرب المرزوقي : العولمة و الكونية , ص27.

30-ندوة: هويتنا الإسلامية , مجلة البيان , عدد 129, ص 55.

31-عبد الله التوم وعبد الرءوف آدم: العولمة , ص 95.

32-هاريسون : داخل العالم الثالث , ص 55.

33-عبد الله التوم وعبد الرءوف آدم: العولمة, ص 130-131.

34-لويس ممفورد : وضع الإنسان ,ص 271.

35-مصطلحات استعملها " يوسف جوف" في مقال حلل فيه الظروف التي انتقلت بها الولايات المتحدة من دور الشريك في التحالف الغربي إلى مقعد الزعامة العالمية المنفـــردة . مجلـــة الشـــؤون الخارجية و التعاون الأمريكية , أكتوبر 1979م. نقلا عن كامل الشريف : الشـــباب المســـلم و العولمة , المنار الجديد , عدد 7, صيف 1999م.

36-ابن خلدون , المقدمة, ص 147.

37-عمرو عبد الكريم: العولمة , ص 44-45.